شهادات بعض الفرنسيين عن جرائم الاستعمار الفرنسي بالجزائر إبّان الثورة التحريرية من خلال جريدة "المقاومة الجزائرية "

تاريخ استلام المقال: 2015/02/05 تاريخ قبول المقال للنشر 2015/11/12

د .صالح حيمر
جامعة – تبسة –

ملخص:

منذ اندلاع الثورة التحريرية الكبرى أدرك قادتها أهمية وسائل الإعلام في التصدي للدعاية الفرنسية المضللة، فكان تأسيس جريدة" المقاومة الجزائرية "سنة 1956كخطوة أولى في هذا الاتجاه .وقد لعبت هذه الجريدة دورا بارزا في التعريف بالقضية الجزائرية وكشف فظائع وجرائم الجيش الفرنسي بالجزائر. وقد وجدت جريدة المقاومة في نشر شهادات الاستنكار والتنديد التي أدلى بها بعض الفرنسيين من ذوي الضمائر الحية من جنود وضباط ورجال قانون وأساتذة جامعيين، ممن عاشوا في الجزائر وكانوا شهودا عيان على بعض هذه الجرائم حُجّة دامغة ضد الإدعاءات الفرنسية المضلّلة. هذا المقال يسلط الضوء على بعض هذه الشهادات التي تم نشره في أعداد مختلفة من جريدة المقاومة الجزائرية .

Résumé

Depuis le déclenchement de la révolution algérienne leurs leaders ont découvert l'importance des médias dans la réponse à la propagande trompeuse française. La fondation du journal "la résistance algérienne" en 1956 était le premier pas dans cet objectif. Ce journal a joué un rôle prépondérant dans la définition de la question algérienne et la révélation des atrocités de l'armée française en Algérie. Le journal " la résistance Algérienne " a trouvé dans la diffusion des témoignages de désapprobation faites par certains Français de conscience soldats, officiers, juristes, et enseignants universitaires qui ont vécu en Algérie et

qui étaient témoins visibles sur certains de ces crimes argument convaincant contre les prétentions françaises. Cet article met en évidence certains de ces témoignages, qui ont été publié dans divers numéros du journal " la résistance algérienne ".

مقدمة

منذ احتلالها للجزائر انتهجت فرنسا سياسة استعمارية بغيضة متعددة الجوانب، كانت تهدف في النهاية إلى استعباد الشعب الجزائري ونهب خيراته ومحو مقوماته الشخصية والحضارية، فمنذ الأيام الأولى للاحتلال انكشفت النوايا العدوانية لجيش الاحتلال الفرنسي بالجزائر، من خلال الاعتداءات الإجرامية على أرواح الجزائريين وممتلكاتهم وديانتهم، وهذا خلافا لما جاء في معاهدة الاستسلام الموقعة مع الدّاي حسين في 5 جويلية 1830 والتي جاء فيها:« ستبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، ولن ينال من حرية السكان من جميع الطبقات، ولا من ديانتهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم...إن القائد العام يتعهد بشرفه على احترام ذلك»[1].غير أن سلطات الاحتلال سرعان ما ضربت ببنود هذه المعاهدة عرض الحائط، وراحت ترتكب في حق الشعب الجزائري من الجرائم ما تنطبق عليه تمام الانطباق القوانين الدولية التي تُعرف بالجرائم الحربية والجرائم ضد الإنسانية.

وقد حدث هذا على أيدي من كانوا يدّعون بأنهم حملة رسالة الحضارة والإنسانية لغيرهم من الشعوب المتخلفة، وأنهم جاؤوا للجزائر ليخلّصوا شعبها من بطش الأتراك، فإذا بهم يرتكبون من الجرائم ما لم تعرف الجزائر مثيلا له على مر تاريخها الطويل. وأثناء مناقشة هذا التقرير، الذي أعدته لجنة البحث الرسمية التي بعث بها الملك لويس فيليب سنة 1830 لإطلاع البرلمان الفرنسي على ما يجري في الجزائر من مظالم صرح أحد النواب : « إننا قد ارتكبنا في ثلاثة أشهر من الفظائع وأعمال التنكيل أكثر مما نُسب للأتراك خلال ثلاثمائة سنة»[2]. لذلك يمكن

---

[1]– A.M. Perrot, la conquête d'Alger , H. Langlois fils Editeur, Paris, 1930, p.134

[2]– الأخضر بوالطمين، الوجود الاستعماري في الجزائر (1830–1962)، الواقع المفروض والتاريخ المقهور، مجلة أول نوفمبر، العدد 160، 1998، ص17.

القول بأن التصريح هو بمثابة شهادة إدانة ضد جُرم السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر منذ بداية الاحتلال.

وقد توالت اعتداءات الجيش الفرنسي على أرواح الجزائريين وممتلكاتهم، وهذا ما يؤكده تقرير لجنة التحقيق الحكومية التي أُرسلت إلى الجزائر سنة 1833، و الذي جاء فيه: « اغتصبنا ممتلكات شخصية بدون أي تعويض، بل سولت لنا أنفسنا أكثر من ذلك فأرغمنا أرباب الأملاك التي انتزعناها منهم نزعا أن يؤدوا بأنفسهم مصاريف هدم منازلهم وحتى مصاريف هدم مسجد من مساجدهم[1]، وقد قتلنا أناسا كانوا يحملون رخص التجول وذبحنا سكان مدن وقرى مشكوك فيهم، وظهر فيما بعد أنهم كانوا أبرياء...»[2].غير أن اللجنة الإفريقية[3] التي أصدرت هذا التقرير، وعلى الرغم من أنها استنكرت صراحة تصرفات الجيش الفرنسي في الجزائر، إلا أنها قد أوصت بالإبقاء على الجزائر "ملكا" لفرنسا. وهكذا تحول "المحرّرون" إلى غزاة محتلين،راحوا يفرضون هيمنتهم على كل أرجاء البلاد الجزائرية، مرتكبين في ذلك أبشع الجرائم في حق الشعب الجزائري، وعلى مدى قرن وثُلث من الزمن.

ومع اندلاع الثورة التحريرية الكبرى لجأت السلطات الاستعمارية إلى انتهاج سياسة قمعية بغيضة، تحت مسمى "التهدئة" (Pacification)، التي كانت تهدف إلى إخماد لهيب الثورة التحريرية بشتى الوسائل والأساليب، متجاهلة في ذلك كل القوانين والأعراف الدولية التي تدعو إلى حماية حقوق الإنسان وكرامته. غير أن هذه العمليات الإجرامية التي مارسها أفراد الجيش الفرنسي في حق الشعب

---

[1]– المسجد المقصود هنا هو مسجد السيدة بالجزائر العاصمة.

[2]– فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة أبوبكر رحال، مطبعة فضالة ، المحمدية، المغرب، دون تاريخ، ص92.

[3]- تشكلت اللجنة الإفريقية في جويلية 1833، وكانت مكلفة بإعداد تقرير مفصل عن أوضاع الجزائر في شتى المجالات واقتراح حلول بشأن مستقبل الاستعمار الفرنسي بهذه البلاد. للمزيد حول هذه اللجنة أنظر: أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال،ط3 ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1982، ص ص 97-131

الجزائري سرعان ما لقيت استنكارا وتنديدا شديدين، ليس من طرف الجزائريين فحسب، بل من طرف ذوي الضمائر الحية من الفرنسيين أنفسهم، سواء من أولئك الذين كانوا يعايشون أحداث الثورة هنا في الجزائر، أو من أولئك الذين كانوا يتابعون أخبارها من وراء البحر.

بعد مضي سنتين على اندلاع الثورة التحريرية وجد قادتها بأنهم بحاجة إلى قنوات إعلامية للرد على الدعاية الفرنسية من جهة وإبلاغ الشعب الجزائري بما يجري من تطورات سياسية وعسكرية من جهة أخرى. لذلك لجأوا إلى الصحافة المكتوبة، فكان تأسيس جريدة المقاومة الجزائرية سنة 1956، وقد صدرت في البداية من طرف مناضلين جزائريين قبل أن تتحول إلى لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، وقد استمرت الجريدة في الصدور إلى غاية 15 جويلية 1957، حيث قررت جبهة التحرير الوطني وقفها ودمجها في جريدة المجاهد، التي أصبحت اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني. وقد تناولت الجريدة في مختلف أعدادها التطورات السياسية والعسكرية للثورة التحريرية، وقضايا أخرى منها نشر العديد من الشهادات لبعض الفرنسيين، التي تندد بالعمليات الإجرامية المُرتكبة في حق الشعب الجزائري على يد غلاة الاستعمار الفرنسي.

وهذا الموضوع هو محاولة لكشف فظائع الاستعمار الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية اعتمادا على شهادات بعض الفرنسيين من ذوي الضمائر الحية، من جنود وضبّاط ورجال قانون وأساتذة جامعيين، نُشرت بجريدة "المقاومة الجزائرية".

قبل استعراض هذه الشهادات التي تسلط الضوء على جرائم الاستعمار الفرنسي بالجزائر خلال فترة وجيزة من الثورة التحريرية (خلال سنتي 1956،1957)، يجدر التذكير بأن جرائم الاستعمار الفرنسي بالجزائر منذ بداية الاحتلال إلى غاية الاستقلال، أي مدة قرن وثلث، هي جرائم ضد الإنسانية، فعمليات الإبادة الجماعية ضد قبائل وعشائر بأكملها، دون تمييز بين الكبير والصغير، ولا بين النساء والعجزة، بالإضافة إلى ابتكار أساليب فظيعة في تعذيب

الجزائريين، فضلا عن الممارسات غير الأخلاقية لجيش الاحتلال، فكل هذه الأساليب وغيرها هي أعمال إجرامية ضد الإنسانية، محظورة دوليا ودينيا وأخلاقيا.

1- شهادات بعض العسكريين الفرنسيين عن جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر إبّان الثورة التحريرية.

فلو نلقي نظرة عابرة عن أساليب التعذيب الجسدي مثلا التي تفنن جنود الاحتلال في تسليطها على الشعب الجزائري، دون تمييز، لوجدنا أنهم استخدموا أكثر من ثلاثين نوعا من أنواع التعذيب، من التعليق من الرجلين، إلى حرق الشعر بعد صب البنزين على المناطق الحساسة من الجسم، إلى الكي بالكهرباء، إلى قلع الأسنان، إلى مصارعة الكلاب، إلى القيام بالفاحشة أمام المحارم، إلى شرب الصابون محللا في الماء، إلى التجليس على الزجاج، وغيرها من الأساليب التي تتقزز منها النفس البشرية وتخدش كرامة الإنسانية.

عندما يحاول الجزائريون كشف هذه الفظائع لدى الرأي العام الفرنسي والعالمي، فإن الكثير من الأجانب لا يجدون في أنفسهم المقدرة على تصديق هذه الوثائق، بل أن منهم من يرى فيها وسيلة من وسائل الدعاية لتشويه سمعة فرنسا، ولكن كيف يمكن أن يكون موقف هؤلاء المشكّكين في وحشية الاستعمار الفرنسي عندما تكون هذه الشهادات صادرة عن أبناء فرنسا العاملين في جيشها، والمكلفون بالدفاع عن شرف العلم الفرنسي، أو من أبنائها المدنيين، الذين شاهدوا بأعينهم، أو عايشوا هذه الجرائم عن كثب؟، فهل يبق هناك مجال للشك في هذه الشهادات التي تجرّم الاستعمار الفرنسي، وتقيم الحجّة الدامغة على أنه ارتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في حق الشعب الجزائري.

فقد جاء في شهادة الجندي الفرنسي جان موللير[1]، الذي مات في كمين نصبه المجاهدون بولاية الجزائر في شهر أكتوبر 1956، الذي ترك عدة رسائل جمعت في نشرية تولت طبعها وتوزيعها جريدة " تيموناج كريتيان" المسيحية، حتى تنبّه الرأي العام الفرنسي إلى ما يجري في الجزائر من فظائع على أيدي غلاة الاستعمار، حيث ورد في رسائل هذا الجندي أنه عندما كان في إحدى المقاهي الأوروبية مع رفاقه دخل عليهم صبي عربي يطلب منهم مسح الأحذيته، ولما كان هذا الصبي جائعا طلبوا من صاحبة المقهى أن تعطيه قطعة من الخبز والجبن، فرفضت وردّت عليهم: « أتركوهم يموتون جميعا كالكلاب»، ولما ألحّواعليها في الطلب ردت عليهم:« بما أنكم تريدون فعل المعروف فإني سأضع في الخبز الرهج بدل الجبن»[2].

إن هذه الحادثة تبرز النزعة العنصرية لدى المعمّرين المتطرفين، تلك النزعة التي جعلتهم ينظرون إلى الشعوب التي لا تقاسمهم الجنس والدين والثقافة نظرة استعلاء

---

[1]- جان موللير Jean Muller (1931- 1956): كان عضوا في الكشافة الفرنسية، استدعي للخدمة العسكرية سنة 1956، فالتحق بالجزائر بعد تردد كبير، وقد شاهد بنفسه العديد من الجرائم التي ارتكبها جنود الاحتلال في حق الجزائريين . مات في كمين نصبه المجاهدون بولاية الجزائر في شهر أكتوبر 1956، وقد ترك عدة رسائل جُمعت في نشرية تولت طبعها وتوزيعها جريدة " تيموناج كريتيان في فيفري 1957 تحت عنوان: (من التهدئة إلى القمع ملف جان موللير)(De la pacification à la répression dossier Jean Muller)، كما خصصت له جريدة لوموند بتاريخ 23 فيفري 1957 مقالا مطولا تحت عنوان: "ملف جان موللير"، كما تولت جريدة لومانيتي نشر نفس المقال بتاريخ 27 فيفري 1957، تحت عنوان: (إعادة النظام من وجهة نظر الرشاشات)، وفور صدور المقال مُنعت الجريدة من النشر وحُجزت بتهمة المساس بأمن الدولة. وقد كتب عنه المؤرخ ميشيل وينوك Michel Winock " إنها وثيقة رهيبة وخطيرة تلك التي قرأناها بخصوص ما يسمى بالتهدئة أو إعادة النظام... وقد عرف الملف نجاحا كبيرا في جامعة الصوربون حيث وُزعت منه آلاف النسخ ".أنظر: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة، الدعم العالمي لثورة التحرير الوطنية الجزائرية، قاموس بيوغرافي، ترجمة مصطفى ماضي، دار خطاب ، 2013 ، ص 508

[2]- المقاومة الجزائرية، العدد 10، 25 مارس 1957، الطبعة الثالثة، وزارة الإعلام، الجزائر، 1984.

واحتقار، لذلك فهم لا يتورّعون في إذلال هذه الشعوب وإهانتها، لأنها من طبقة دنيا وفي رأيهم فهي لا تستحق الرحمة ولا الاحترام ولا حق لها في الحياة الكريمة. ولعل هذا ما جعل فرانسيس جانسون، الفيلسوف الفرنسي وأحد أبرز أصدقاء الثورة الجزائرية يسعى إلى تبرئة ذمة فرنسا من المستوطنين، حيث صرّح في معرض تصديره لكتاب (فرانسيس جانسون الفيلسوف المناضل) لمؤلفته ماري–بيار اولوا قائلا : «إن ما أود أن يلمسه قارئ هذا الكتاب، بصورة أخص، هو ذلك الحرص الشديد الذي دأبنا عليه، في جميع فترات نضالنا، وكذا إصرارنا على تبيان أن المستوطنين في الجزائر لا يمثلون فرنسا...»[1].

كما جاء في الرسائل التي بعث بها أحد الجنود الفرنسيين إلى والده، وقد تولت نشرها صحيفة " لوبسيرفاتور" الباريسية، مما أدى إلى حجزها ومنع القراء الفرنسيين والأجانب من الإطلاع عليها، فقد ذكر هذا الجندي بأنه لم يعد يستطع أن يصدق ما يرى، فهيجان الجنود الفرنسيين قد بلغ حدا أقصى، وأنه حاول الحضور في عملية تفتيش المشبوهين بهدف إنقاذ حياتهم لكن دون جدوى. وواصل يقول: « وفي الساعة الثانية عشر وعشر دقائق بعد منتصف الليل دخلت قواتنا إلى القرية وخرجت منها بعد ذلك فلم تتركها إلا وهي مقبرة، إنك لا تستطيع أن تمشي مائة متر دون أن تصادف جثة في الأرض أو معلقة في الشجر، أما الأسرى فلا وجود لهم لأنهم قتلوا عن آخرهم »[2]. بهذه الصورة إذن كانت قوات الجيش الفرنسي تزّوع سكان القرى والمداشر، فتداهمهم في جنح الظلام، ولا تغادر هذه القرى إلا وهي خاوية على عروشها.

يواصل هذا الجندي قوله بان الحياة أصبحت مستحيلة من كثرة عمليات الإعدام، وأنه أصبح الوحيد الذي لا يقبل تنفيذه في الأسرى. أما الضابط (بـ) فإنه منذ ثمانية وأربعين ساعة لم يتوقف عن التعذيب والإعدام، إنه أمر فظيع، فالجنود الفرنسيون لم يعودوا يفهمون لماذا يجب إعدام الأسرى. ومن الواضح أن الأسرى

---

[1]- ماري–بيار اولوا، فرانسيس جانسون الفيلسوف المناضل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص5

[2]– المقاومة الجزائرية، العدد 15، 20 ماي 1957.

حسب تعبير هذا الجندي هم الأهالي الجزائريين الذين يلقى عليهم القبض في أي مكان حتى ولو كانوا أبرياء، ويضيف قائلا:

«...أفريل 1957، لقد خرجت من التعذيب إنني لا استطيع أن أصف لك ما رأيت، إنه شيء مفزع مهول، إن البشر يقع إفساد أجسامهم حتى لا يعودوا يصلحون إلا للإعدام فيُعدمون رميا بالرصاص، أو يُرمى بهم من طائرات الهيلكوبتر، إنّ القرى المشبوهة ببلاد القبائل قد محيت محوا من الأرض بواسطة آلات البولدوزر بما فيها سكانها الموجودون فيها.وحدثني زميل لي مع الكولونيل بلان بأن المشبوه عندما توضع رجلاه في مادة ليسانس وهو يشتعل يتكلم جيدا»[1].والمقصود بالمشبوه هنا هو كل جزائري حتى ولو صادفه الجنود في الطريق.

للإشارة فإن سنة 1957 قد أُعتبرت سنة الاعترافات الكبرى[2]، ففي هذه السنة تم إنشاء لجنة أودان، برآسة المؤرخ الفرنسي بيار فيدال ناكي، و التي كانت تعمل على جمع المادة الخبرية بشأن وقائع الثورة الجزائرية. كان موريس أودان أستاذا للرياضيات بجامعة الجزائر، ومناضلا في الحزب الشيوعي الفرنسي، ونظرا لمواقفه المؤيدة للثورة الجزائرية فقد أُلقي عليه القبض من طرف مصالح الأمن وتعرض للتعذيب حتى الموت. وفي نفس السنة نشر بيار هنري سيمون، (وهو شخصية كاثوليكية تحظى باحترام الوسط الثقافي) كتابا تحت عنوان (مناهضة التعذيب)، أدان فيه عمليات التعذيب التي كان يمارسها أفراد الجيش الفرنسي ضد الجزائريين.

وفي سنة 1957 أيضا ظهرت شهادة مثيرة لجندي فرنسي اسمه روبير بونو[3]، تحدث فيها عن عمليات التهدئة في جبال الأوراس والنّمامشة، فقد ذكر بأنه

---

[1]– المصدر نفسه.

[2]- ماري–بيار اولوا، المرجع السابق، ص11

[3]– روبير بونو (Robert Bonnaud): من مواليد سنة 1929 ، كان عضوا في شبكة جونسون ، وهو من قدماء جنود الخدمة العسكرية، ألف كتابا تحت عنوان (La paix des Nementchas)، الذي أثّر كثيرا في الرأي العام الفرنسي بشأن جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر. وقد أسس روبير بونو شبكة دعم في

عندما كان في مركز عسكري بالشريعة رآى أحد مشاهد التعذيب، عندما جاء الجنود بجزائري، وألقوه على التراب عاريا من كل لباس بعد ما دهنوا جسمه بالمعجون ووضعوه في شمش جويلية وفي منتصف النهار بالضبط وأوثقوه بحيث لم يعد يقوى على الحركة، ويذكر هذا الجندي بأنه كان يشاهد جموع الذباب تُقبل على لحم الجزائري بنهم، فكانت نظرته توحي بالألم العميق، وهنا قلق الضابط الفرنسي الذي كان يشرف على العملية فقال: «لئن لم يتكلم في ظرف ساعة فسوف أتيه بصندوق نحل»[1]. فمثل هذا المشهد الفظيع يبرز إلى إي درجة بلغت الميول الساديّة بضباط الجيش الفرنسي وجنوده الذين تجرّدوا من أدنى حس إنساني.

أما أثناء عمليات الاستنطاق فان الجيش الفرنسي كان يُخضع الجزائريين لأساليب شتى من التعذيب، بلغت درجة الوحشية، وتجاوزت بذلك وحشية النازيين، وهذا ما يؤكده أحد الضباط من فريق المدفعية، في رسالة بعث بها إلى صديق له يوم 6 جوان 1956 م جاء فيها:«صديقي جان ...إني لم اشعر بالكراهية والاشمئزاز في حياتي كما شعرت بها هذه المرة، أمام أعمالنا الوحشية،إن الألمان يُعتبرون أطفالا صغارا بالمقياس إلينا»[2]. وذكر في رسالته هذه أنه شاهد المكتب الثاني للمظلات كيف يستنطق المساجين، حيث يعذّبونهم طول النهار إلى أن يدلوا بمعلوماتهم، ويستعملون معهم التعذيب بالماء إلى أن يخرج الماء من جميع نواحي الجسم ثم يربط الجنود أيدي المساجين وراء ظهورهم ثم يعلقونهم في الفضاء من أيديهم حتى تتمدد مفاصلهم ثم يوجعونهم ضربا، وزيادة على هذا تستعمل الكهرباء لتعذيب المساكين بوضع سلك في العضو الجنسي وسلك آخر في الرأس ثم يمررون التيار الكهربائي في دفعات متتالية، وفي الأخير تنتهي العملية بإثبات

مارسيليا لدعم الثورة الجزائرية، ألقي عليه القبض يوم 26جوان 1961، وأُدخل السجن، وخلال سجنه كان يقدم دروسا في محو الأمية للمساجين الجزائريين، أُفرج عنه في جوان 1962.

[1]– المقاومة الجزائرية، العدد14، 6 ماي 1957.

[2]– المقاومة الجزائرية، العدد،13، 22 أفريل 1957.

سكين في الظهر ويختم هذا الضابط قوله بأن جميع رفاقه في الفرقة كارهون مشمئزون من هذه الأساليب الوحشية.

بهذه الصورة المروّعة إذن كانت القوات الفرنسية تطبّق ما كانت تصفه بـ "التهدئة "، ولنا هنا أن نتساءل إذا كانت السلطات الاستعمارية تصف صيحات الاستنكار الصادرة عن جزائريين بأنها صيحات كاذبة ومبالغ فيها، فماذا عساها أن تقول إذا كان هذا المشهد البشع قد صوّره أحد أبناء فرنسا أنفسهم، بل وممن كانوا شهودا عيان على هذه الممارسات اللاإنسانية؟.

ومن الشهادات التي تُثبت تورط المعمرين في المجازر التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري ما ذكره جندي فرنسي اسمه نويل فاقروليير حيث ذكر بأنه أُستدعي مع المجندين للقيام بالتهدئة فقال:«...وفي الواقع كُلّفنا بحرب إبادة حقيقية ولي ألف دليل ودليل على ذلك»[1]، وقدّم أمثلة على ما يقول، فقد ذكر أنه في شهر جويلية 1956، كتبت الصحف عدة مقالات حول حرب الجزائر تحت عنوان" جنود المظلات يبيدون فرقة من الثوار في بوفاريك"، وذكر بأن ذلك يخالف الواقع، لأن فرقته – وهي الفرقة الثامنة من جنود المظلات– كانت آنذاك بالقرب من بوفاريك، وذات مساء علم هذا الجندي ورفاقه بأن الفرنسيين المدنيين قد ذهبوا إلى الأحياء العربية من المدينة فقتلوا سبعة من أهلها، وذكر بأن هذه العملية قام بها المعمرون انتقاما لواحد منهم قتله الفدائيون، وواصل يقول: «أن دهشتنا كانت عظيمة عندما سمعنا الصحف تتحدث بالوصف السابق لهذه الحقيقة المحزنة وكلنا استنكر هذه العمليات الإجرامية ولكن لم يكن عند أحدنا الشجاعة الكافية ليحاول القيام بعمل يضع حدا لهذه الأمور المخزية، فالحاجة الوحيدة التي تهم الجميع هي العودة إلى العائلة»[2].

من خلال هذه الحادثة يمكن أن نخلص إلى بعض الملاحظات: أولا أن السلطات الاستعمارية في الجزائر قد كانت تلجأ إلى سياسة التعتيم بشأن ممارساتها القمعية، وثانيا أن العمليات الإجرامية التي ارتكبت في حق الشعب

[1]– المقاومة الجزائرية، العدد9، 18مارس 1957.

[2]– المصدر نفسه

الجزائري ليست صنيع الجيش الفرنسي فحسب، بل حتى المعمرين أيضا تورطوا في هذه العمليات، وثالثا أن بعض الجنود الفرنسيين ممن بقي لهم حس إنساني قد كانوا يرتكبون العمليات الإجرامية تحت التهديد والإكراه، حتى وإن كان بعضهم الآخر يرى في ذلك واجبا وطنيا، ويمكن أن نستدل على هذا الموقف الأخير بتصريح أحد قادة الجيش الفرنسي، والذي ارتبط اسمه بالتعذيب في الجزائر، وهو الجنرال بول أوساريس، الذي جاء فيه:«إن العمل الذي قمت به في الجزائركان من أجل بلادي، معتقدا في ذلك أنني أحسن صنعا، وإن كنت لم أرد أن أقوم به، وذلك أن ما نقوم به ونحن نعتقد أننا نؤدي من خلاله واجبنا لا يمكن لنا أن نندم عليه »[1]

وأختم شهادة العسكريين الفرنسيين بهذا الموقف الإنساني الذي اتخذه الجنرال الفرنسي باري دي بولارديار[2]، الذي كان يشرف على المنطقة الشرقية من جبال البليدة، الذي قدّم استقالته إلى لاكوست وعاد إلى فرنسا، وقد برر موقفه هذا بأن كثيرا من الفرنسيين ذوي النية الحسنة قد اندهشوا لما اكتشفوا الحقائق التي حاولت الحكومة الفرنسية أن تصفها بأنها حملة مصطنعة يقوم بها مثقفون جامدون أو مسيحيون عاطفيون أو شيوعيون ماكرون .وفي تعليقها على استقالة هذا الجنرال،

---

[1]- الجنرال أوساريس، شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة الجزائر 1957-1959، ترجمة مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر،2008 ، ص 6.

[2]– باري دي بولارديار (Paris De La Bollardiere) (1907– 1986): جنرال فرنسي، خرّيج الكلية الحربية سان سير، التحق بالجيش الفرنسي في الجزائر سنة 1956 ، حيث عُيّن في الأطلس البليدي، أين وقف على عمليات عنف مُفرطة، فكان من المناهضين للعنف والمنددين بالتعذيب . كتب رسالة بتاريخ 27 مارس 1957 للجنرال رؤول سالان يطالبه فيها بالتخلي عن منصبه. كان دي بولارديار يرفض تطبيق الأوامر التي تعطي الأولوية للعمليات البوليسية قبل عمليات التهدئة، وخاصة تفتيش المساجد، وعندما علم الوزير المقيم روبير لاكوست بذلك أرسل إليه يقول" كُفّ عن إثارة اللمشاكل يا دي بولارديار، ودع المظليين والجنرال ماسو يعملون". وعندما أدرك استحالة منع الجرائم المرتكبة في حق الشعب الجزائري قرر الاستقالة من منصبه. وفي نفس الوقت أصر على أن يُطلع الفرنسيين على ما يُرتكب باسمهم، فكتب رسالة تولّت نشرها أسبوعية لكسبراس بتاريخ 27 مارس 1957 عبر فيها عن قلقه من: " ضياع القيم الأخلاقية التي صنعت بمفردها حتى الآن عظمة حضارتنا وجيشنا، وذلك بحجة خادعة هي الفاعلية الفورية ". وقد حُكم عليه بالسجن لمدة ستين يوما بتهمة مساسه بشرف الجنود الذين كانوا تحت أوامره ، بل هُدّد بالطرد من الجيش بلا مُرتّب. أنظر: رشد خطاب، الملرجع السابق، ص ص 193– 195.

كتبت جريدة لوموند: «... والآن نجد قائدا عسكريا له قيمته يعرب للوزراء الفرنسيين عن رفضه التام لأوامر وأساليب شائنة. إن بعض المسؤولين السياسيين قد أكّدوا مرات عديدة بأنهم لا يستطيعون القيام بالمهمة التي أُسندت إليهم مادام السكان الجزائريون مؤدين للثورة، وأن هذا القمع الشديد يؤدي بنا نحن الفرنسيين إلى إحدى النتيجتين: إما أن نُبيد الشعب الجزائري بكامله وإما أن نقبل بمطالب الثوار»[1]. هذا وقد ذكرت وكالة "يونايتد براس" أن ضابطا فرنسيا برتبة كولونيل قد اتخذ نفس الموقف الذي اتخذه الجنرال دي بولارديار.

إن مثل هذه الشهادات والمواقف من بعض العسكريين الفرنسيين ذوي الضمائر الحية تكتسي أهمية كبرى، لان هؤلاء العسكريون هم أدرى من غيرهم بما حدث في الجزائر من أعمال إجرامية، فهم الذين تسمح لهم وضعيتهم بمشاهدة مختلف عمليات التعذيب والإبادة، وهذا ما أدركته الحكومة الفرنسية، ففي الوقت الذي تعالت فيه الأصوات التي تستنكر الفظائع التي ترتكبها السلطات الاستعمارية بالجزائر، وبدلا من أن تواجه هذه الحقائق، وتعمل على إنقاذ ما تبقى من شرف فرنسا وسمعتها نجدها تستمر في سياسة الكذب، فقد أنكرت التهم التي وجهت إليها بشأن التعذيب، حيث أصدرت إدارة الدفاع بيانا جاء فيه بأن ما نُشر حول التعذيب بعضه كذب وبعضه مُحرّف، بل ذهب وزير الدفاع إلى القول: «إننا بالعكس من ذلك عاقبنا الجنود على بعض ما وقع من التعذيب»[2]. لكنه عاد ليكشف عن النوايا الإجرامية لحكومته عندما هدّد كل جندي قد يدلي بشهادة ما حول التعذيب، حيث قال: «إن الحكومة قد قرّرت أن تحاكم كل من ينشر خبرا من هذا النوع، والجندي الذي يدّعي انه شاهد شيئا من ذلك يعتبر كاذبا، وان لم يكن فهو شريك للمجرم وخائن لواجبه العسكري الذي يحتم عليه أن يخبر بذلك قادته الذين يقع تحت نظرهم»[3].

---

[1]– المقاومة الجزائرية، العدد11، 1 أفريل 1957.

[2]– المقاومة الجزائرية، العدد10، 25مارس 1957.

[3]– المصدر نفسه.

إن هذا القرار يكشف بوضوح الوسيلة الدنيئة التي حاولت بها الحكومة الفرنسية كبت الأصوات الحرة التي تفضح عمليات القمع والاضطهاد التي تُمارس ضد الجزائريين، فهذا القرار يحتم على الجندي أن يكتفي بإبلاغ قائده بما شاهد من جرائم.فإذا أخذنا بعين الاعتبار بأن قادة هؤلاء الجنود هم الذين يأمرونهم في الغالب بارتكاب هذه الجرائم، أدركنا بأن وزارة الدفاع قد كانت ترمي إلى قبر شهادات الجنود، وبالتالي إخفاء حقيقة ما يجري بالجزائر من اعتداءات.

2- شهادات بعض المثقفين الفرنسيين عن جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر إبّان الثورة التحريرية.

لقد حاول لاكوست ومونري ومولّلي التستر على الجرائم التي كانت تُرتكب في حق الشعب الجزائري، وعندما عجزوا عن ذلك صاروا يتّهمون بالخيانة كل من يُدلي بشهادة حق خاصة من الجنود. ولكن ماذا عساهم أن يفعلوا أمام ظهور شهادات جديدة لم يقدمها جندي أو صحافي أو راهب تقدمي، ولكن صدرت عن شخصيات مثقفة تمثّل النخبة الفرنسية النيرة ؟

ومن هذه الشهادات نجد شهادة عميد كلية الحقوق بجامعة الجزائ، جاك بيروقا، الذي صوّر فيها ما شاهده من ألوان التعذيب والقتل في رسالة بعث بها إلى وزير الدفاع الفرنسي بتاريخ 18 مارس 1957، جاء فيها :« سيدي الوزير لقد قرأت بيانكم حول ما نُسب للجيش الفرنسي من الوحشية ورأيت فيه أن كل من يسكت عن الإدلاء بالشهادة يُعتبر شريكا في الجريمة، وإذا أردنا أن لا تُنسب إلينا أعمال النازية فان الوسيلة الوحيدة لتجنب ذلك هي أن نكون أول من يعرف بما وقع وأول من يثور ضده»[1]. ثم يواصل التذكير بأن وضعيته كعميد لكلية الحقوق ونائب لرئيس مجلس الجامعة، فإنه يتوجب عليه أن يعترف بما كان ساكتا عنه، ويقول بأنه مهما كانت نتيجة شهادته هذه، فإنه بذلك يكون قد حذا بموقفه هذا حذو ممثلي الرأي العام الفرنسي.

[1]- المقاومة الجزائرية، العدد12، 8 أفريل 1957.

ومن الشهادات الحية التي أدلى بها هذا العميد في رسالته إلى وزير الدفاع، أنه في بداية شهر فيفري 1957م، وفي أحد أحياء مدينة الجزائر أوقف البوليس والجوندرمة عند نهاية الإضراب ثمانية مسلمين معروفين[1]، واقتادوهم إلى السجن ليلا، وبعد بضعة أيام جاء الجنود إلى سكان الحي واخرجوا لهم من سيارة عسكرية ثمانية جثث مشوهة من الضرب والتعذيب، وطلبوا منهم دفن مواطنيهم، وقد أثارت هذه الحادثة سخطا كبيرا، وعلى اثر ذلك وعدت السلطات الفرنسية بإجراء تحقيق في هذه القضية، وإلى الآن لا تزال عائلات الضحايا وأبناؤهم الستة وثلاثون يتيما ينتظرون النتيجة. ثم يواصل العميد قائلا: «..فبماذا تجيب يا سيدي الوزير عندما يقول لك الجزائري أنه يخاف على عرض بناته وعندما تسمع آخر يصرّح بأنه من الأفضل والحالة هذه أن يأخذ الإنسان السلاح ويصعد إلى الجبل فيعرف على الأقل لذة الكفاح ويموت كريما، فبماذا تجيب أيها السيد الوزير عن مثل هذا الكلام؟»[2]

ثم يتساءل الأستاذ بيروقا هل يمكن أن نقول إن هذه الوقائع غير موجودة، أو أنها حوادث مبالغ فيها؟، إن هذا الجواب جميل عندما يكون الإنسان بعيدا عن الميدان، مشتغلا بدقائق البحث الرسمي المكتوب، أما عندما يكون الإنسان قريبا من أمكنة الحوادث، ويسمع بنفسه تلك الوقائع ويشاهد بدوره بعضا منها فإنه يشعر بالهلع، لقد قال الألمان أيضا تحت النظام النازي أنهم لم يعرفوا فظاعة الحوادث التي تُنسب إليهم، وقالوا أيضا أنها حوادث مبالغ فيها[3]. بهذا الموقف الشجاع يكون الأستاذ جاك بيروقا قد أثبت بأنه يستحق فعلا صفة المثقف الحقيقي، ذلك لأن المثقف الذي يتنازل عن مبادئه هو بلا شك مثقف خائن لأفكاره ولشعبه، بل ولشعوب العالم قاطبة[4]. فالمثقف الحقيقي هو ليس كل من يحمل شهادة علمية، بل

---

[1]– هؤلاء المسلمون الثمانية هم: يحياوي وبن ناجر وهما معلمان، بن يلس وسطرابسلي وبنشير وهم تجار، وثلاثة من الفلاحين.

[2]- المقاومة الجزائرية، العدد12، 8 أفريل 1957.

[3]– المصدر نفسه.

[4]- كلود ليوزو، العنف،التعذيب والاستعمار ، من أجل الذاكرة الجماعية، ترجمة مجموعة من الأساتذة، دار القصبة للنشر،الجزائر،2013، ص 5.

هو كل شخص متحرر من القيود السلطوية بكل ما تحمله من رموز فكرية وثقافية وسياسية واجتماعية.

وهذه شهادة أخرى لأستاذ الحقوق روني كابيتان[1]، وجهها إلى وزير المعارف الفرنسية، جاء فيها:«...إن هذه الأساليب لم نستعملها حتى ضد أسرى الألمان أثناء الحرب الماضية، سمحت حكومة بلادي بتطبيقها على الجزائريين... لقد عزمت على أن أوقف تدريسي، فلتعزلوني إن أردتم أو استطعتم ذلك لأنني سأتلقى بفرح كل ما من شأنه أن يبلغ الرأي العام احتجاجي ضد أحداث تمس بشرف فرنسا، إن بقيت هي ساكتة لا تعمل شيئا »[2].

لاشك بأن توالي الشهادات التي يدلي بها الجنود الفرنسيون العائدون، والرسائل التي يكتبها بعض رجال الفكر الفرنسي، قد ساهمت في كشف الجرائم المرتكبة في حق الشعب الجزائري، وهذا ما تؤكده صيحات الفزع الصادرة عن لاكوست وبورجيس مونري وغيرهما، ممن يدّعون أنهم يمثلون بجدارة النُّبل الفرنسي والوطنية الفرنسية. لذلك نجدهم يتّهمون بالخيانة كل من يجرؤ على استنكار هذه الفظائع ويطالب بوضع حد للتعذيب النازي الذي صار مسلطا على الشعب الجزائري الأعزل.

وأختم هذه الشهادات بصرخة أخرى لأستاذ فرنسي في الآداب وهو ماشينو، الذي صرّح قائلا:« ...كلّا لا يمكن أن نسكت، إنّ الوقت قد حان لأن تُدقّ أجراس الحرية معلنة رفضها للوضع الراهن. يجب أن تُبطل فرنسا – أمام جميع الأمم–

---

[1]– روني كابيتان (René Capitant) (1901– 1970): رجل قانون فرنسي مناهض للنازية، تولى تدريس القانون بجامعة الجزائر ابتداء من سنة 1941، كان عضوا في لجنة المقاومة الروحية (Comite de résistance spirituelle) التي تأسست سنة 1957 من قبل نخبة من المثقفين المسيحيين المناصرين للثورة الجزائرية . كتب تقديما رفقة مجموعة من المثقفين تحت عنوان (مجندون احتياطيون يشهدون)(Des rappelés témoignent)، نددوا فيه بالقمع البربري الممارس في الجزائر من قبل الاستعمار خلال الفترة التي سماها بـ "سياسة تهدئة في الجزائر". بتاريخ 25 مارس 1957 توقف عن التدريس تنديدا بممارسات التعذيب في الجزائر من طرف مصالح الجيش الفرنسي. كما كان روني كابيتان من بين الموقعين على رسالة الـ 357، المنشورة يم 19 مارس 1957 تحت عنوان " يجب توقيف الإجرام "، التي تضمنت التنديد بالتعذيب الممارس في الجزائر. بسبب مواقفه المساندة للثورة الجزائرية، قامت المنظمة الإرهابية oas بتدمير بيت روني كابيتان في جوان 1962 بعد تلغيمه بالديناميت.

[2]– المقاومة الجزائرية، العدد11، 1 أفريل 1957.

حرب الإبادة بالجزائر، لأن الرجال الأحرار يتألمون في ضمائرهم وأجسامهم أمام جرائم الحكومة الاشتراكية بالجزائر، التي صارت "أرباع ساعاتها" الأخيرة أعواما من التقتيل الأعمى»[1]. وبهذا يكون الأستاذ ماشينو قد شهد من جانبه بأن ما تقوم به السلطات الفرنسية في الجزائر هي حرب إبادة حقيقية، وأن النخبة الفرنسية المثقفة تتحمل بسكوتها مسؤولية هذه الممارسات الإجرامية.

وقد طالب الأستاذ ماشينو بمعاقبة المجرمين، إنقاذا لشرف فرنسا، وذلك بتعيين لجنة تحقيق في الجرائم ضد الإنسانية التي تُرتكب بالجزائر، مذكرا بصيحات الجندي موللير الذي يقول: «إننا أبعد ما يكون عن التهدئة التي دُعينا من أجلها وإننا لنشعر باليأس عندما نشاهد إلى أية دركة يمكن ان تنحط طبيعة الإنسان عندما نرى فرنسيين يستعملون أساليب الوحشية النازية»[2].

وفي محاولة منها لتضليل الحقائق من جهة وامتصاص غضب الرأي العام من جهة أخرى، لجأت السلطات الاستعمارية إلى تشكيل لجان تحقيق في بعض القضايا الإجرامية، مثل اللجنة التي أمر المجلس الوطني الفرنسي بتشكيلها في 26 أكتوبر 1956، والتي كانت تتألف من سبعة أعضاء للتحقيق في قضية تعذيب بعض المساجين في وهران فقط. وجميع هؤلاء الأعضاء كانوا من الأوساط اليمينية التي تؤيد الحرب بكل ثمن[3]، باستثناء الراديكالي هوغانيون، وهو نائب بالبرلمان وطبيب، وهو الوحيد الذي أمتنع عن الموافقة على التقرير الذي قدمته لجنة التحقيق، وعلل ذلك بأنه من الصعب جدا التحقق من وجود آثار التعذيب بعد مضي ثلاثة أشهر ونصف وأن التعذيب المُتّبع يعتمد على أساليب لا تترك إلا آثارا ضعيفة جدا. وقد ذكر في شهادته: « لقد استطعت في ظرف ثلاثة أيام من بحث جدي سمعت فيها شهادة خمسين شخصا، إلى أن أنتبه من وجود شيء من التضارب في تصريحات الشهود عندما سألت مثلا عن آثار في أيدي وأرجل

---

[1]- المصدر نفسه.

[2]– المصدر نفسه.

[3]– إذن لا نستغرب عندما نرى أن هذه اللجنة تصل في خلاصة بحثها إلى القول بأنها لم تستطع أن تتوصل إلى أدلة قاطعة على أن التعذيب سلّط على مساجين وهران إلا في حالة واحدة فقط.

بعض المساجين قيل لي أن ذلك راجع إلى عدوى الصفراء ECZEMA وهو تفسير يصعب على طبيب أن يأخذ به »[1]. كما ذكر هوغانيون أن سجينة أخبرتهم بأنها عُذّبت عذابا شديدا قبل أن تتمكن من رؤية محاميها بثمانية أيام، وقد صرّح لهم الطبيب المكلف برؤية المساجين بعد الاستنطاق بأن إمرأة شابة حُبلى سألته عما إذا كان التيار الكهربائي يؤثر على حياة الجنين. ولا شك بأن هناك من المساجين من فضل الصمت خوفا من أن يتعرض لعذاب جديد. وختم هوغانيون تصريحه قائلا:« أنه من المحقق أن المسؤول الأول عن هذه الوسائل التعذيبية هم المسيرون السياسيون الذين يحاولون تبرير هذه الأساليب، بل ويشجعون استمرارها بسكوتهم»[2]

إذا كانت الشهادات السابقة تسلّط الضوء على فظائع السلطة الاستعمارية في ظل الجمهورية الفرنسية الرابعة فهل يمكن القول بأن وطأة القمع والتعذيب والاعتداءات الوحشية قد خفّت بعد سقوط هذه الجمهورية ومجيئ الجنرال ديغول على رأس الجمهورية الخامسة ؟ بالتأكيد لا، فعندما طُلب من الجنرال ديغول سنة 1957 أن يصدر تصريحات إدانة ضد التعذيب بالجزائر رفض ذلك قائلا" التعذيب جزء من النظام القائم " [3]. أي أنه يرى في التعذيب سيئة فقط من سيئات النظام الذي كان يُدينه إجمالا، فبعدما كان التعذيب جزء من سياسة الجمهورية الرابعة، صار يمثل سياسة الجمهورية الخامسة برمتها، وهذا ما نلمسه في تدفق الجيوش الفرنسية مُدعّمة بالجنود المرتزقة من اللفيف الأجنبي الذين جاؤوا مع قوات شال، و صاروا يمارسون أبشع العمليات الإجرامية في حق الشعب الجزائري في المدن والقرى والجبال مستخدمين في ذلك مختلف الوسائل والأسلحة المحرمة قانونيا ودينيا وأخلاقيا.

---

[1]– المقاومة الجزائرية، العدد 10، 25 مارس 1957.

[2]– المصدر نفسه.

[3]– عمار قليل ، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثالث، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص45

خاتمة

من خلال ما سبق يمكن أن نخلص إلى جملة من النتائج منها:

- أن وسائل الإعلام الجزائرية قد لعبت دورا هاما في التعريف بالقضية الجزائرية من جهة، وفضح جرائم الاستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري من جهة أخرى.
- أن شهادات الاستنكار التي أدلى بها بعض الفرنسيين ممن عاشوا في الجزائر قد ساهمت بشكل كبير في إقناع الرأي العام الفرنسي بصفة خاصة و العالمي بصفة عامة بوحشية السياسة الاستعمارية المنتهجة في الجزائر، وهذا ما أدى إلى تحرّج موقف الحكومة الفرنسية.
- أن عمليات التقتيل والتعذيب التي مارستها قوات الاحتلال الفرنسي في حق الشعب الجزائري ، والتي بلغت أقصى درجات الوحشية خلال الثورة التحريرية، قد عبّرت بشكل جلّي عن تلك النظرة الاستعلائية والنزعة العنصرية التي ميزت رجال السلطة الفرنسية على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم.
- أن توالي صيحات الاستنكار ضد سياسة القمع التي تنتهجها السلطات الفرنسية في الجزائر، قد ساهمت في تشكيل رأي عام فرنسي مناهض لهذه السياسة، فكان ذلك ضمن العوامل التي ساعدت على نجاح الثورة التحريرية، وأرغمت السلطات الفرنسية على الرّذوخ للأمر الواقع، وهو الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري، والجلوس معها إلى طاولة المفاوضات، والتي كلّلت باسترجاع الشعب الجزائري لحريته واستقلاله، بعد ليل استعماري طويل.

وفي الختام يمكن القول بأنه لم يعد هناك مجال للشك في أن ما قامت به السلطات الاستعمارية في الجزائر، وخلال طيلة فترة الاحتلال هي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. فإذا أخذنا بعين الاعتبار بأن الجرائم ضد الإنسانية هي جرائم غير خاضعة لمبدأ التقادم والنسيان، وإذا علمنا بأن البرلمان الفرنسي نفسه قد صادق بتاريخ 26 ديسمبر 1964 على أن قانون الإجرام ضد

الإنسانية غير منسوخ وغير مفسوخ[1]، ندرك بأنه بات من الواجب علينا أن نطالب السلطات الفرنسية – بناء على القوانين الفرنسية نفسها – بالاعتراف أولا بما ارتكبته من جرائم في حق الشعب الجزائري، وثانيا بتقديم اعتذار رسمي عن هذه الجرائم وثالثا بدفع تعويضات عن الخسائر المادية والبشرية التي خلّفتها الوحشية الاستعمارية، وهذا أبسط ما يمكن أن نقدمه عرفانا لأولئك الذين دفعوا أرواحهم فداء لكي تعيش الجزائر حرة كريمة.

بيبليوغرافيا البحث

1. A.M. Perrot, la conquête d'Alger , H. Langlois fils Editeur, Paris, 1930, p.134
2. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال،ط3 ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1982
3. الأخضر بوالطمين، الوجود الاستعماري في الجزائر (1830–1962)، الواقع المفروض والتاريخ المقهور، مجلة أول نوفمبر، العدد 160، 1998.
4. الجنرال أوساريس، شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة الجزائر 1957-1959، ترجمة مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر،2008.
5. رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة، الدعم العالمي لثورة التحرير الوطنية الجزائرية، قاموس بيوغرافي، ترجمة مصطفى ماضي، دار خطاب، 2013.
6. عمار قليل ، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثالث، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991.
7. فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة أبوبكر رحال، مطبعة فضالة ، المحمدية، المغرب، دون تاريخ.
8. ماري–بيار اولوا، فرانسيس جانسون الفيلسوف المناضل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.
9. محمد الصالح رمضان، الحروب الاستعمارية الفرنسية في الجزائر هل هي جرائم حربية عادية أم جرائم ضد الإنسانية، مجلة الثقافة، العدد 104، أكتوبر 1994.
10. المقاومة الجزائرية، العدد9، 18مارس 1957.
11. المقاومة الجزائرية، العدد 10، 25 مارس 1957، الطبعة الثالثة، وزارة الإعلام، الجزائر، 1984.
12. المقاومة الجزائرية، العدد11، 1 أفريل 1957.
13. المقاومة الجزائرية، العدد12، 8 أفريل 1957.
14. المقاومة الجزائرية، العدد،13 ، 22 أفريل 1957.

[1]– محمد الصالح رمضان، الحروب الاستعمارية الفرنسية في الجزائر هل هي جرائم حربية عادية أم جرائم ضد الإنسانية، مجلة الثقافة، العدد 104، أكتوبر 1994، ص104.

15. المقاومة الجزائرية، العدد14 ، 6 ماي 1957 .
16. المقاومة الجزائرية، العدد 15، 20 ماي 1957.